

صحيفة : «هدوء» غزة بموافقة «فتح» و «التهدئة» بعد المصالحة



05 نوفمبر 2018 - 06:40

غزة:

التقى الرئيسان عبدالفتاح السيسي ومحمود عباس على هامش منتدى شباب العالم في شرم الشيخ أمس، واتفقا على مواصلة التشاور والتنسيق، خصوصاً في ما يتعلق بمتابعة الخطوات المقبلة على صعيد توحيد الصف الفلسطيني، وفق اتفاق المصالحة المبرم في تشرين الأول (أكتوبر) 2017.

بموازاة ذلك، علمت صحيفة «الحياة اللندنية» أن حركة «فتح» وافقت، للمرة الأولى، على دعم الجهود المصرية للتوصل إلى «هدوء» بين الفصائل الفلسطينية المسلحة في قطاع غزة و«إسرائيل»، على أن يتم ذلك على مرحلتين في غضون 6 أشهر، تنتهي إلى إبعاد «مسيرات العودة» عن السياج الفاصل 400 متر، وإقامة ممر بحري آمن إلى قبرص، في حين يتم التوصل إلى «التهدئة» بعد المصالحة الوطنية.

وكشفت مصادر فلسطينية بارزة لـ «الحياة» أن «فتح» أبلغت الوفد الأمني المصري، خلال اجتماع مع عدد من قادة الحركة، في مقدمهم عضو اللجنة المركزية، مسؤول ملف المصالحة عزام الأحمد، وحسين الشيخ، موافقة الحركة على هذه الجهود، ومنع «إسرائيل» من شن حرب رابعة على القطاع.

وقالت المصادر إن الجهد الذي يبذله الوفد الأمني بقيادة مسؤول الملف الفلسطيني في الاستخبارات العامة المصرية اللواء أحمد عبد الخالق، والعميد همام أبو زيد، ينصب على التوصل إلى اتفاق «هدوء» وليس «تهدئة ولا هدنة»، لفترة قصيرة من الزمن، قبل المصالحة، على أن يتم التوصل إلى «تهدئة» بعد إنجاز المصالحة.

وأضافت أن الوفد يسعى إلى «إعادة الحياة الطبيعية» إلى القطاع، فضلاً عن توفير مقوماتها من خلال تحسين خدمات الكهرباء، والمياه، والصحة، وتوسيع مساحة الصيد البحري، وخلق فرص عمل، وتطوير العمل في معبر رفح الحدودي مع مصر، وتسهيل حركة تنقل الفلسطينيين على الطريق بين القاهرة وغزة، واستمرار «مسيرات العودة» بعيداً من العسكرة.

ونقلت عن الوفد المصري تأكيده أن العمل في معبر رفح سيتحسن كثيراً الشهر الجاري، وأنه تم تخفيف معاناة الفلسطينيين على «المعدية» التي تقلهم من منطقة الفردان من الجهة الغربية لقناة السويس إلى الشرقية منها، أي إلى شبه جزيرة سيناء.

وأوضحت أن عبد الخالق أكد هذه النقاط خلال كل لقاءاته مع حركة «حماس» والفصائل في غزة و «فتح والسلطة الفلسطينية».

وأشارت إلى أن مصر حريصة من خلال الجهد الذي يبذله وفدها الأمني، على المشروع الوطني الفلسطيني، والوحدة الوطنية، وعدم فصل القطاع عن الضفة الغربية، وعدم دفع أثمان سياسية في مقابل «الهدوء وعودة الحياة الطبيعية» إلى القطاع، وأن «يشعر سكان القطاع بأنه تم تحقيق شيء في مقابل تضحياتهم في مسيرات العودة» التي انطلقت في 30 آذار (مارس) الماضي.

وأوضحت أنه سيتم توفير تمويل للوقود اللازم لتشغيل محطة توليد الكهرباء بقيمة 60 مليون دولار لمدة ستة أشهر، وتقديم رواتب لموظفي حكومة «حماس» السابقة بقيمة 90 مليون دولار لستة أشهر مماثلة.

وكشفت المصادر لـ «الحياة اللندنية» أن التفاهات تتناول مرحلتين من الهدوء، مدة الأولى أسبوعين، من ضمنها الجمعة الماضي، والثانية تستغرق ستة أشهر. ويتضمن الاتفاق غير المكتوب، أن «تشمل المرحلة الأولى استمرار تدفق الوقود لمحطة الكهرباء، واستمرار تزويد إسرائيل القطاع بالتيار الكهربائي بقدرة 120 ميغا واط، حتى لو لم تدفع السلطة الفلسطينية قيمته المالية، ودفع رواتب موظفي الحركة بقيمة 15 مليون دولار شهرياً، وتنفيذ مشاريع تشغيل موقته، وإعادة إعمار المنازل المدمرة والبنية التحتية، وتوسيع مساحة الصيد إلى 12 ميلاً بحرياً، وزيادة معدلات التصدير من القطاع، وتوريد الأدوية والمستلزمات الطبية».

في المقابل، ووفقاً لمصادر «الحياة اللندنية»، يتم «تثبيت وقف النار وفقاً لاتفاق عام 2014، ووقف إطلاق الطائرات والبالونات الحارقة، وعدم اجتياز السياج الفاصل أو قصه وتخريبه».

وأشارت المصادر إلى أن المرحلة الثانية تتضمن «زيادة قدرة الكهرباء من خلال تشغيل الخط 161 القادم من إسرائيل» (بقدرة 150 ميغا واط)، وتنفيذ مشاريع تشغيل موقته بتمويل من البنك الدولي وغيره من المؤسسات الدولية، وزيادة مساحة الصيد إلى 20 ميلاً بحرياً، واستمرار تدفق البضائع والحركة التجارية، وزيادة التصدير، وفتح ممر بحري آمن يربط القطاع بجزيرة قبرص». وأوضحت أن «كل ذلك سيتم في مقابل إبعاد المتظاهرين في مسيرات العودة 400 متر عن السياج الفاصل في نهاية الشهر الستة».

إلى ذلك، أعلنت القوى الفلسطينية في بيان أن الجمعة المقبل سيكون يوماً للتصعيد الميداني في مناطق التماس مع القوات الإسرائيلية في الضفة الغربية.

وطالبت بأوسع مشاركة في الفعاليات المساندة لأهالي الخان الأحمر وجبل الريسان والمزرعة الغربية.

وحذرت من «مغبة الوقوع في صفقة تهدئة تتجاوز حق الشعب في استمرار مقاومته المشروعة، وتمهد الطريق لتمرير خطط فصل قطاع غزة».